مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أثر التسامح في تعزيز حقوق الإنسان والحد من التطرف: العراق إنموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد كاظم هاشم، م.م. هيبة عبد المجيد السعيد غربي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6534
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر التسامح في تعزيز حقوق الإنسان والحد من التطرف: العراق إنموذجًا

The impact of tolerance in promoting human rights and reducing extremism: Iraq as a model

الكلمات المفتاحية: التسامح، حقوق الإنسان، التطرف، العراق.

Keywords: Tolerance, human rights, extremism, Iraq.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2024.5.13

أ.م.د محمد كاظم هاشم

جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant. Prof. Dr. Mohammed Kadhim Hashim
Diyala University - college of law and political science
Mohammed.k.h@uodiyala.edu.iq

م.م هيبة عبد المجيد السعيد غربي

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة- كلية العلوم السياسية (الجزائر)

Assistant. Lecturer. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed Gharbi
University Salih Bubneider Qasantina - College of Political Science - Algeria
hibapolitique 1980@hotmail.fr

ملخص البحث

Abstract

لا تزال مسألة حقوق الإنسان والتأسيس لها والسعي لنشرها وتعزيز مفاهيمها وتوسيع دائرة شمولها من القضايا المهمة التي انشغل بها العقل الإنساني بشكل عام والعقل السياسي بشكل خاص. فلا يزال الإنسان ومنذ ظهور الجماعة البشرية وإلى الحقب المعاصرة يعاني من انتهاك الحقوق، مختلف الحقوق، وفي مختلف الأماكن والمجتمعات المتقدمة منها والمتأخرة، ولذلك تظهر الحاجة إلى التأسيس لإشاعة خطاب التسامح بوصفه أحد الوسائل المهمة لمعالجة حالات الانتهاك لحقوق الإنسان ولمعالجة الاضطرابات وعدم الاستقرار التي تمر بها المجتمعات والدول على حد سواء ومنها العراق. والانشغال بمفهوم التسامح ودوره في معالجة هذه الحالات أضحى حاجة ماسة، نظراً لدورات العنف المتكررة، التي انعكست بالسلب على استقرار الدول والمجتمعات وزعزعت وجودها وسلبت هويتها وفككت تماسكها. والانشغال بمفهوم التسامح يقوم على فكرة مفادها، إن التعايش الذي يُبنى على قيم التسامح والحوار وأواصر التعاون والتشارك، يمكن البناء عليه ويمكنه الاستمرار دون أنواع التعايش المبنية على أساس توازن القوى والسلاح والمال. وهذه الدراسة هي محاولة لمعالجة إشكالية أساسية مفادها: إن الركون إلى التطرف والعنف وغياب التسامح تمثل أحدى العلامات البارزة للمجتمعات المعاصرة لاسيما مجتمعانا العربية والإسلامية، واستمرارها يعد من التحديات الكبيرة للإنسان وحقوقه لاسيما الأساسية منها والمتمثلة في حقه في العيش والآمن وحقه في التفكير والرأي والعقيدة.

Abstract

The issue of human rights, establishing them, and striving to spread them, strengthen their concepts, and expand their scope of coverage are still important issues that preoccupy the human mind in general and the political mind in particular. Since the emergence of the human community and up to contemporary times, man continues to suffer from the violation of rights, various rights, in various places and societies, both advanced and backward. Therefore, there is a need to establish a discourse of tolerance as one of the important means to address cases of human rights violations and to address the turmoil and instability experienced by societies and countries alike, including Iraq. Preoccupation with the concept of tolerance and its role in dealing with these cases has become an urgent need, given the

recurring cycles of violence, which have negatively affected the stability of countries and societies, destabilized their existence, robbed them of their identity, and dismantled their cohesion. The preoccupation with the concept of tolerance is based on the idea that, Coexistence that is built on the values of tolerance, dialogue, and bonds of cooperation and sharing can be built upon and can continue without the types of coexistence built on the basis of a balance of power, weapons, and money. This study is an attempt to address a basic problem: reliance on extremism, violence, and lack of tolerance represents one of the prominent signs of contemporary societies, especially our Arab and Islamic societies, and its continuation is considered one of the great challenges to humans and their rights, especially the basic ones represented by their right to live and be safe, and their right to think, opinion, and belief.

المقدمـــــة

Introduction

تعد مسألة حقوق الإنسان والتأسيس لها والسعي لنشرها وتعزيز مفاهيمها وتوسيع دائرة شمولها من القضايا المهمة التي انشغل بها العقل الإنساني بشكل عام والعقل السياسي بشكل خاص. فلا يزال الإنسان ومنذ ظهور الجماعة البشرية وإلى الحقب المعاصرة يعاني من انتهاك الحقوق، مختلف الحقوق الأساسية منها أو الكمالية، وفي مختلف الأماكن والمجتمعات المتقدمة منها والمتأخرة، والفرق في ذلك إن الانتهاكات في المجتمعات المتأخرة أكبر وأكثر قياساً بغيرها. فحياة الإنسان لا تزال تسلب، ويضطهد أو يهجر ويبعد، ويوضع خلف القضبان، وتسلب أمواله، ويتعرض لمختلف صنوف التعنيف لاعتناقه دين، أو مذهب مختلف، أو انتمائه إلى قومية وعرق ولغة أخرى، أو تبنيه لرأي سياسي مغاير، أو تأسيسه لحزب وجماعة سياسية تتبنى آراء مناوئة للجماعة المهيمنة. وانطلاقاً من كل ما تقدم تظهر الحاجة إلى التأسيس لإشاعة خطاب التسامح بوصفه أحد الوسائل المهمة لمعالجة حالات الانتهاك لحقوق الإنسان ولمعالجة الاضطرابات وعدم الاستقرار التي تمر بها المجتمعات والدول على حد سواء ومنها العراق، لاسيما وأن الأخير عانى كثيراً من موجات العنف والتطرف وانتهاكات حقوق الإنسان. والانشغال بمفهوم التسامح ودوره في معالجة هذه الحالات ليس من قبيل الترف الفكري أو الادعاء الذي يفتقد للإساس العلمي، بل أضحى حاجة ماسة، نظراً لدورات العنف المتكررة، التي انعكست

بالسلب على استقرار الدول والمجتمعات وزعزعت وجودها وسلبت هويتها وفككت تماسكها. والانشغال بمفهوم التسامح يقوم على فكرة مفادها، إن التعايش الذي يُبنى على قيم التسامح والحوار وأواصر التعاون والتشارك، يمكن البناء عليه ويمكنه الاستمرار دون أنواع التعايش المبنية على أساس توازن القوى والسلاح والمال. والتأسيس لخطاب التسامح يتطلب ابتداءً نبذ مختلف أشكال التمييز القائم على العرق، الدين، المذهب، الجنس، اللغة، الجغرافية، وعد التباين والاختلاف من المزايا التي أثرت الفكر الإنساني والمجتمعات بنتاجات علمية، وإنسانية تجاوزت فيها الحدود الضيقة لنظرة التعصب. ومن كل ما تقدم تظهر الحاجة إلى الدراسة في دور التسامح في خلق بيئة مجتمعية سليمة تقوم على نوع من التضامن لا الصراع والعنف والحرب.

إشكالية الدراسة:

Study problem:

تتمثل الإشكالية الرئيسة التي تعالجها الدراسة في أن الركون إلى التطرف والعنف وغياب التسامح تمثل أحد العلامات البارزة لأغلب المجتمعات المعاصرة لاسيما المجتمع العراقي، واستمرارها يعد من التحديات الكبيرة للإنسان وحقوقه. وانطلاقاً من هذه الإشكالية تثار مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في: ما التسامح وماهي أهميته؟ وهل يمكن لإشاعة التسامح وقيمه دور في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وممارساتها العملية لاسيما الحقوق الدينية والسياسية والفكرية؟ وهل للتسامح أثر في الحد من التطرف والصراع؟ وكيف يمكن للتسامح في إن يساهم في تعزيز حقوق الإنسان والحد من التطرف في العراق.

فرضية الدراسة:

Study hypothesis:

تقوم الدراسة على الفرضية مفادها، للتسامح دور مهم ومؤثر في تعزيز حقوق الإنسان لاسيما حقوقه السياسية وحقه في التفكير والاعتقاد. وللتسامح الأثر البارز في قبول الآخر المختلف وفي الإقرار حقه بالاختلاف، ويمثل مصد ورادع مهم للتطرف والصراع بمختلف أنواعه، ويعمل على تحويل التطرف والصراع إلى منافسة مقبولة وشرعية. ومن هنا يمكن أن يساهم التسامح في تعزيز حقوق الإنسان وفي الحد من الصراع والتطرف في العراق.

أهمية الدراسة:

the importance of studying:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز دور التسامح في تعزيز حقوق الإنسان وفي العمل على قبول الآخر المختلف والحد من أشكال التطرف والصراع.

محاور الدراسة:

Study topics:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربع محاور وخاتمة، جاء المحور الأول تحت عنوان: مفهوم التسامح وأهميته. والمحور الثاني: أثر التسامح في تعزيز حقوق الإنسان. والمحور الثالث: أثر التسامح في الحد من التطرف. والمحور الرابع: أثر التسامح في تعزيز حقوق الإنسان والحد من التطرف في العراق

المحور الأول

The first axis

مفهوم التسامح وأهميته

The concept of tolerance and its importance

يعد التسامح بأبسط معانيه، ذلك الموقف الذي يبيح لشخص ما قبول اساليب الآخرين في التفكير، وطريقتهم في العيش، ونبذ الأساليب التي تعكر صفو العيش المشترك ومنها: التعصب، العنصرية، الكراهية المتزمتة، والاستعاضة عن كل ذلك بقيم الاندماج والاعتراف والاحترام. وليس العزل والإقصاء والتقوقع على الذات التي لا يمكن معها فهم الأخر والتعايش معه، والذي يفضي إلى ازدرائه واحتقاره لدينه أو عقيدته أو رأيه السياسي أو عرقه أو اسلوب حياته أو لغته أو حتى انتماءه لجغرافية أو بلد معين. وهنا يراد من التسامح أن يكون أسلوباً من أساليب الحد من الإقصاء الاجتماعي والنّزاع والصراع، ويساهم في محاربة التعصب وفتح أبواب الحوار والتراضي بين الأطراف المتضادة والمتخاصمة، ورفض كل أشكال العنف، وتحقق الانفتاح على الثقافات الأخرى والمشاركة في إنتاج "الكوني –الإنساني".

أولاً/ مفهوم التسامح:

First/the concept of tolerance:

يجمع العديد من الباحثين على إن مفهوم التسامح من المفاهيم التي يصعب ضبط معانيه ودلالاته، ولا يتعلق الأمر بدلالاته الفلسفية الاصطلاحية، التي ارتبطت به خلال مراحل تشكله وتطوره سواء اكان في الفكر الديني أم في الفلسفات التي حاولت وضع حدود لمعانيه في القرن السابع عشر وما بعده، بل إنّ الأمر يتجاوز الدلالة الاصطلاحية نحو الدلالات اللغوية العامة التي تحملها مفردته. وقد بيَّن

المفكر الفرنسي "بول ريكور" في المقاربة التي ركَّبها لمفردة تسامح اعتماد على بعض معاجم اللغة الفرنسية، إنّ الطابع المبسط للدلالة (*Tolérance*) كما تقدمها بعض المعاجم، يساهم في مزيد من غموض المفهوم وصعوبته. ونواجه الصعوبة نفسها عندما نقترب من دلالة كلمة تسامح في المعاجم العربية[1]. ومن هنا تظهر الحاجة لتحديد المراد من مصطلح التسامح والتي تتمثل في تحديد المعنى والدلالة، تجنباً لسوء الفهم أو للتوظيف الأيديولوجي والاستخدام الغائي المتعسف الذي يرافق استخدام المصطلحات ومنها مصطلح التسامح الذي ينقل عن "ريتشارد مكيون" قوله: "إذا لم تسألني عن ماهية التسامح فأنا أعرف هذه الماهية، وإذا سألتني فأنا لا أعرف". وإذ يعتمد تعريف المصطلحات الاجتماعية في جانب مهم منه على طريقة فهم الإنسان لها، والأهداف التي يتوخاها من استخدامها أو تطبيقها، فقد بات من الصعوبات الأخرى أمام مهمة تحديد معنى التسامح ودلالاته، أنه لا يحمل المعنى نفسه في المجتمعات الإنسانية كلها، ولا حتى في المجتمع الواحد في عصور مختلفة لنشأته في ظروف وسياقات متنوعة، وتعرضه لتغييرات عدة، مما يتعذر معه تصوره أو تعريفه من منظور أحادي. فهو ليس ذو دلالة مفاهيمية دينية فقط، ولا تطبيقية سياسية فحسب، ولا يقتصر على النطاق الثقافي والتفاعل الاجتماعي وحده بل يشمل كل ذلك. وقد شاع استخدام هذا المصطلح في ثقافات عديدة حمل فيها معاني ودلالات مختلفة، لذلك اختلف الباحثون حول مفهومه ونشأته وتطوره.

ففي اللغة الإنكليزية اشتقت كلمة التسامح من "***Tolerance***" وتعود في اصلها إلى الكلمتين اللاتينيتين "***Tolere***" أي يعاني ويقاسي، وكلمة "***Tolerantia***" وتعني لغويا التساهل. وتستخدم "***Tolerance***" في اللغة الإنجليزية بمعنى استعداد المرء لتحمل معتقدات وممارسات وعادات تختلف عما يعتقد به، وتعني أيضا فعل التسامح نفسه، وتشير "***Toleration***" بدرجة أكبر إلى التسامح الديني أي السماح بوجود الآراء الدينية وأشكال العبادة المتناقضة أو المختلفة مع المعتقد السائد[2].

أما التسامح في اللغة العربية فهو مشتق من السماح والسماحة: أي الجود، سمح يسمح سماحة وسموحة وسماحاً: جاد، ورجل سمح وامرأة سمحة، والمسامحة: المساهلة. وتسامحوا تساهلوا. وفي الحديث المنقول في معاجم اللغة عن الله عز وجل قوله: "أسمِحوا لِعبدِي كإسماحه إلى عبادي". ويقول (الامام احمد **1993**) وسمح، السين والميم والحاء أصل يدل على سلاسة وسهولة. وعليه فان اصل التسامح في اللغة العربية يدور حول معنى الجود والسهولة واليسر قال تعالى: "يُرِيدُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ"[3].

أما في الاصطلاح فتُعَرِّف الموسوعة البريطانية التسامح: بحرية العقل أو عدم الحكم على الآخرين. ويكشف هذا التعريف عن إحدى السمات العامة للتسامح، وهي الحرية المقرونة باحترام رأي الآخرين. ويرى المفكر العربي محمد عابد الجابري إن المعنى الحديث للتسامح يعني: لا أن يتخلى المرء عن قناعته، ولا أن يكف عن إظهارها والدفاع عنها والدعوة لها، بل يعني الامتناع عن استعمال أية وسيلة من وسائل العنف والتجريح وبكلمة واحدة: احترام الآراء وليس فرضها، أي أن التسامح يعني: احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير الديمقراطي، ويعني القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يحبها الإنسان ولا يرغب فيها بل يعدها ذلك دلالة التسامح اصطلاحياً أحيانا مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية[4]. ويعرف محمد اركون التسامح بأنه: الاعتراف للفرد المواطن، بحقه في أن يعبر عن كل الأفكار السياسية، الدينية، والفلسفية التي يريدها ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على آرائه إلا إذا حاول فرضها بالقوة والعنف على الآخرين[5].

واعتمد المؤتمر العام لمنظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" في دورته الثامنة والعشرون في باريس في تشرين الثاني 1995 تعريفاً شاملاً للتسامح تضمنه الإعلان الذي أصدرته المنظمة، حيث حددت المادة الأولى منه مضامين التسامح والتي تتمثل في النقاط الآتية: –

1. احترام وقبول التنوع والاختلاف عبر الانفتاح والمعرفة وحرية الفكر والضمير والمعتقدات، والتسامح ليس أخلاقياً فقط بل سياسي وقانوني، وهو فضيلة تسهم في إحلال ثقافة السلم محل ثقافة الحرب.
2. إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية بما فيها التعددية الثقافية والديمقراطية وحكم القانون، وينطوي التسامح على نبذ الاستبداد والدوغمائية، ويثبت المعايير التي تنصب عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
3. إن التسامح لا يعني قبول الظلم الاجتماعي أو تخلي الفرد عن معتقداته والتهاون بها، بل يعني تمسكه بمعتقداته وقبوله في تمسك الآخرين بمعتقداتهم وهو إقرار بحق الفرد في العيش بسلام.

وبناءً على كل ما تقدم فإن التسامح يعني القبول واحترام وتقدير التنوع الثري لثقافات العالم وأنماطه التعبيرية المختلفة وطرق تحقيق الكينونة الإنسانية، فهو تناسق في الاختلاف، وهو ليس من الواجبات الأخلاقية فحسب، وليس واجب اجتماعي وسياسي وحقوقي يفرضه واقع عالمنا المعاصر، وهو ليس مجرد إقرار ولا مجرد تنازل قبال الآخرين، بل هو فضيلة تعمل على إحلال ثقافة السلام والتعايش محل ثقافة الحرب والصراع.

ويعود تاريخ ظهور مصطلح التسامح "***Tolerance***" لأول مرة في أوروبا في كتابات الفلاسفة في القرن السادس عشر الميلادي، خلال حقبة الصراعات الدينية بين البروتستانت، والكنيسة الكاثوليكية، حينما نادى البروتستانت بحرية الاعتقاد، وطالبوا الكنيسة بالتوقف عن التدخل بين الله والإنسان. فبعد أن عانى البشر من الحروب الدينية بين البروتستانت والكاثوليك والدمار الذي خلفته، سعى الفلاسفة إلى البحث في أسباب الصراع ونزع أسبابه، والدعوة إلى ضرورة التسامح وتقبل الاختلاف في العقيدة والرأي، والتأكيد على حق الاختلاف. فقدموا أعمالا وأفكاراً حول أهمية التسامح الديني، في تحقيق التآلف ونشر الرحمة والإحسان والمحبة بين الطوائف المسيحية بوصفها جوهر المسيحية[6].

ولقد تبلور هذا المفهوم في أوروبا بمرحلتين: الأولى "دينية" واستمرت طوال القرنين السادس والسابع عشر، وقد اقترنت بحركات الإصلاح الديني لـ "مارتن لوثر كينج" و"كالفن" وغيرهما. وقد برز "جون لوك" برسائله عن التسامح، و"فولتير" بموقفه المعروف من وظيفة التسامح في علاقته بالأديان وعلاقة الأديان به. أما الثانية فـ "مدنية" والتي تبدأ من القرن الثامن عشر، مقترنة بالفلسفة الليبرالية ودعوات الديمقراطية، إذ تأسس مفهوم التسامح في هذه المرحلة بوصفه قيمة إنسانية أساسية، لا يمكن أن يتقدم البشر دونها، ولا تتحقق الديمقراطية إلا بها. فمع مرور الوقت، وبخاصة مع بروز النزعة الإنسانية التي أعلت من شأن العقل البشري، وبلوغ عصر التنوير الأوروبي، اكتسب مفهوم التسامح معاني جديدة فلم يعد مقتصراً على الجانب الديني والمذهبي، بل امتد ليشمل عدة جوانب أخرى منها السياسية والاجتماعية والحقوقية، سواء اكان للجماعات العرقية أم الأثنية أو الأقليات. وكانت للفلسفة نصيب الأسد في إثارة المسائل المتعلقة بالتسامح ومناقشة قضاياه، وعملت جاهدة على ترسيخ مفهومه وقيمته في عقول الجنس البشري. وهكذا يمكن القول إنّ ظهور فكرة التسامح في الغرب أو في الحضارة الغربيّة، جاءت وليدة حاجة بسبب الحروب الدينية أو بسبب الصراع مع السلطة.

أما في الإسلام فقد يعود تاريخ ظهور التسامح إلى عصر ظهور الرسالة الإسلامية والبعثة النبوية، إذ وردت مضامينه في العديد من الآيات القرآنية الكريمة وفي السيرة النبوية وسيرة الأئمة والصالحين والروايات المروية عنهم. ونكتفي هنا بذكر عدد من الآيات القرآنية التي تضمنت الدعوة إلى التسامح، فقد جاء في قوله تعالى ((ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ))[7]. والآية تشير بصراحة إلى أن الدعوة تكون باللين والحكمة وحسن الخطاب لا بالغلظة والشدة والزجر والأخيرة من مضادات التسامح. وفي قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا

عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)) [8]. وهذه الآية أيضا تحمل معاني ودلالات التسامح التي حملها الرسول الأكرم في دعوته للإسلام والتي يمكن الإفادة منها في تعزيز قيم التصالح ونبذ أساليب الغلظة والتعصب والتزمت بالرأي والاستبداد.

ثانياً: أهمية التسامح:

Second: The importance of tolerance:

لقد أكد إعلان اليونسكو الصادر عام 1995 على إن التسامح فضيلة وممارسة تجعل السلم ممكناً بين الجماعات والشعوب، باستبدالها الصريح للحرب والعنف بالتسامح، الذي يمتلك الحق في تحييد ووقاية وحماية وتربية الشعوب في ممارستها للسياسة والمؤسسات الاجتماعية لتعزيز ثقافة السلم. ويعد التسامح ضرورة وجودية وقيمة إنسانية تنبع أهميتها من الحقائق الوجودية الآتية[9]:-

1. إن التنوع الإنساني سنة كونية كما في قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"، ولا يستمر التنوع إلا بدلالة الحوار والالتقاء والتفاهم، التي هي من شروط التسامح ومتطلباته.
2. إن التنوع الديني، الثقافي... المرتبط بالتنوع الإنساني، ينعكس على الأمزجة والميول والمذاهب والطموحات، مما يؤدي إلى تمايز في المنطلقات الفكرية للبشر وتغاير في الأنماط السلوكية. وعليه يتطلب هذا التنوع التسامح والاعتراف بالآخر وفي حقه بالاختلاف وهو ما تقتضيه سنة الحياة والفروق الفردية والذهنية.
3. يعد التسامح شرطاً مهماً لإغناء العقل بخصوبة الرأي والاطلاع على وجهات النظر ورؤية الأمور من أبعاد وزوايا مختلفة، بقدر ما هو شرط مهم لمواجهة التشدد والتعصب والتزمت والانغلاق والانحياز والعداء والإفراط في الاعتقاد بالتفوق على الآخرين، لاسيما في الأفكار والمعتقدات الدينية والسياسة والثقافية.
4. يعد التسامح شرطاً لاستمرار الحياة الإنسانية وتعايش مكوناتها التي لا يمكن توحيدها على صورة نوع أو رأي واحد، فالاختلاف والتنازع البشريين طبيعة اجتماعية أكدها وتؤكدها ذاكرة التجارب البشرية خاصة وانّ المجتمع الذي تغيب عنه روح التسامح يكون عرضة للاختراق وإشاعة الفتن بين أفراده لأنه غير محصن ضدها مهما كان متطوراً من النواحي التقنية والمدنية، وحيث تسود الكراهية لأسباب سياسية، اجتماعية، يكون التسامح ضرورة سياسية ومجتمعية.

5. التسامح استجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسة للتعايش والسلم في أوقات الاضطرابات الإيديولوجية الكبيرة، فهو يساعد على ربط الأنا مع الآخرين في حوار يقوم على الفهم المتبادل والاعتراف أو القبول المتبادل الذي يلتزم الأفراد فيه بقيم الاحترام المتبادل واحترام حقوق الآخرين. كونه ممارسة فعلية للاختلافات الواقعية للآراء والمعتقدات في إطار تعاقدي قوي يزاول فيه المختلفون اختلافهم دون عنف أو قهر

المحور الثاني

The second axis

أثر التسامح في تعزيز حقوق الإنسان

The impact of tolerance in promoting human rights

تعرف حقوق الإنسان ببساطة بانها الحقوق اللصيقة بالإنسان بوصفه إنساناً. وقد عرفت الأمم المتحدة في إعلانها العالمي لحقوق الإنسان بانها: "الحقوق المتأصلة في طبيعتها والتي لا يتسنى لنا بغيرها إن نعيش عيشة البشر. إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تكفل إمكانات تنمية واستثمار ما نتمتع به من صفاة البشر وما رزقناه من مواهب وذكاء وضمير، من اجل تلبية حاجاتنا الروحية وغير الروحية، وتستند إلى تطلع الإنسان المستمر إلى حياة تتميز بالاحترام والكرامة المتأصلة في كل إنسان"[10].

إن التعريف أعلاه يصلح إن يكون مدخلاً للفكرة التي يراد الانشغال بها في هذه الدراسة؛ لما تضمنه من تأكيد على مفاهيم مهمة وضرورية في حياة الإنسان منها: الاحترام والكرامة. ويمكن القول إن هذه الحقوق وغيرها تثبت وتتعزز عبر الإيمان بالتسامح والاعتقاد به. فالبيئة الاجتماعية المتسامحة والمتصالحة مع ذاتها تعد بيئة مناسبة لحياة الإنسان وكرامته، وبيئة مناسبة لتفجر طاقاته وإمكانياته. والتسامح بمثابة ثقافة وبيئة تتحرك من خلاله الديمقراطية والتعايش في المجتمعات، وهو المبدأ الأساس الذي يحكم العلاقات البينية داخل المجتمع الواحد. وقد ارتبط ظهور مفهوم التسامح تاريخياً بفكرة الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للآخر. وقد أسهب العديد من المفكرين الغربيين في صياغة هذا المفهوم وتأطيره بالشكل الذي يتلاءم مع ثقافة كل عصر، ودون أن ينال من جوهر فكرته القائمة على قبول الآخر. ومن أمثال هؤلاء المفكرين "جون لوك ومونتيسكيو وفولتير" ، إذ عد هؤلاء التسامح بمثابة دعامة أساسية للتنظيم الديمقراطي للحكم. وعلى سبيل المثال يقول "فولتير" : "إننا كلنا ضعفاء وميالون للخطأ، لذا دعونا نتسامح مع جنون بعضنا البعض، بشكل متبادل، وذلك هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة، بل هو المبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة"[11].

وبناءً على ما تقدم فإن للتسامح ارتباط لا ينفك مع حقوق الإنسان بأشكالها المختلفة، ففيما يتعلق بحقوق التفكير وحرية الرأي، يساهم التسامح في إطلاق حرية الفكر وإبداعات العقل وغيابه يعني حجب وجمود وتقوقع التفكير، والتعصب، وتشديد القيود والضوابط، التي تحول دون ممارسة هذا الحق، وقمع كل الأفكار والآراء خارج الفكر السائد وتجريم الأشخاص الذين يجرؤون على التفكير خارج ما هو مألوف، سواء أكان ذلك بقوانين مقيدة، أم عبر ممارسات قمعية.

وللتسامح دور مهم في حق الإنسان في الاعتقاد والحقوق الدينية: وهذا ما برز في رسالة "جون لوك" في التسامح؛ فهو أراد من رسالته القضاء على بِنْيَةِ التفكير الأحادي المطلق، وروح التعصب الديني المغلق، وإقامة الدين على العقل، وبناء منظومة حقوق تؤسس لمفهوم التسامح، تعتمد على مبدأ المساواة في الحقوق بين الطوائف الدينية جميعها، إذ مثلت جدالاته في التسامح، حلاً مُرضياً للكثير من الأطراف المتصارعة في ذلك الحين، سواء اكان داخل إنكلترا أم خارجها.

إذ يرى لوك إن التسامح ليس واجباً على الأفراد بل على المؤسسة الدينية نفسها، فهو يقول: إن الكنيسة ليست ملزمة بالتسامح مع عضو يُصر على هتك قوانينها، بل لها الحق في طرْدِه لكن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى حرمانه من أي حق من حقوقه المدنية. ويضيف إنه على رجال الدين الامتناع عن اضطهاد الآخرين من مخالفيهم. وعليهم أن يَحُثوا أتباعهم على أن يكونوا متسامحين. ويعتقد لوك انه ليس على الحاكم المدني أن يمنع استعمال أي شعائر أو مراسم مقرّرة، بما في ذلك الوثنية. ويؤكد على أن حرية الضمير حَقٌّ لكل إنسان، وأن لكل إنسان السُّلطة العليا المطلقة في الحكم لنفسه في أمور الدين والعقيدة. ولذلك فإنه يقول: "ليس من حق أي شخص أن يحقد على شخص آخر في شأن مُتَعِه المدنية، لا لسبب إلا لأنه ينتمي إلى كنيسة أخرى، أو يؤمن بدين آخر .... ومن ثُمَّ يجب ألا يلحق بهذا الشخص أيَّ عُنف أو ضرر، سواء أكان مسيحياً أم وثنياً، نعم يجب ألا تقنع بوضع معايير ضيّقة للعدالة، والمحبة، والإحسان[12].

إن قيمة التسامح الديني تتمثل في كونه يُقرّ الاختلاف، ويقبل التنوع، ويعترف بالتغاير ويحترم ما يميز الأفراد من معطيات نفسية، ووجدانية، وعقلية. ويُقدر ما يختص به كل شعب من مكونات ثقافية امتزج فيها قديم ماضيه بجديد حاضره ورؤية مستقبله، هي سبب وجوده وسرّ بقائه وعنوان هويته، ومبعث اعتزازه. كما أن قيمة التسامح الديني تتمثل في كونه يقتضي التسليم المطلق – اعتقاداً وسلوكاً وممارسة – بأنه إذا كان لهؤلاء وجود فلأولئك وجود، وإذا كان لهؤلاء دين له حُرمته، فلأولئك دين له الحُرمة

نفسها، وإذا كان لهؤلاء خصوصية ثقافية لا ترضى الانتهاك، فلأولئك خصوصية ثقافية لا تقبل المساس[13].

أما فيما يتعلق بالحقوق السياسية، فإن من قيم وأسس التسامح الإيمان بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ويمنع من احتكار الحُكْم، والاستحواذ الدائم عليه، والتبرير للاستبداد وحذف المنافس والمخالف، تحت عناوين وأسباب مختلفة، دينية عرقية وطبقية. فالتسامح السياسي، يسمح بالاعتراف بالآخر، سواء أكان حزب أو أقلية أم أكثرِيَّة، والاعتراف بحقه في العمل والتنظيم والترويج لفكره ومشروعه السياسي، وهذا ما يعد اليوم أحد سمات وركائز المجتمعات المتقدمة. على عكس ما نجده في الكثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية والتي يغيب عنها التسامح إلى حد كبير، إذ تعاني من احتكار السلطة، وحظر التعددية السياسية، وأبعاد المنافسين، وغيرها من النزعات الاستئصالية والإلغائية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتضعف من فرص التنمية، وتزيد من فرص الصراعات والاضطرابات دون العمل على بلورة الرؤى، والأهداف، والعمل المشترك لمعالجة المشاكل والأزمات، وإدارة الخلافات.

وإن من الآثار الإيجابية للتسامح على المستوى الحقوق السياسية، التخفيف من حدة خطاب الخصومة وغلبة خطاب القائم على تنافس السياسات والمشاريع والبرامج، وعلى حساب خطاب التكفير والتخوين والخطاب الشخصاني. فالتسامح يساهم بتخفيف الاحتقان السياسي والتعبئة الثقافية والدينية والنفسية بين القوى والتيارات المتنافسة وما يتبعه من الرغبة في إرهاب الخصوم وتقويض حقوقهم في المنافسة السياسية المشروعة وهو ما يعد حق من حقوق الإنسان السياسية. فضلاً عن إن التسامح يؤسس الأرضية لبناء مجتمع سياسي مدني ومحفز أساس لتفعيل قواعده، فالتعددية والديموقراطية وحكم القانون وسيادته، وقبول الاختلاف في الرأي والفكر، واحترام المواثيق والعهود، قيم إنسانية وأخلاقية ناجزة لا تقبل التفريط.

إن تعزيز التسامح المؤدي إلى إشاعة وتفعيل حقوق الإنسان يقع عاتقه بشكل رئيس على الدولة، إذ ينبغي عليها القيام به؛ من اجل وقاية المجتمع من أسباب وعوامل عدم التسامح. فالدولة هي الضامنة لتطبيق مبادئ العدالة على الجميع، وعدم التحيز في التشريعات، وفي إنفاذ القوانين، والإجراءات القضائية والإدارية وإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى العدوانية والتعصب. واستناد لما تقدم ومن اجل إشاعة الحقوق والحريات يجب قبول التسامح في المجتمع، وينبغي على الدول المصادقة على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق

الإنسان، وأن تصوغ عند الضرورة تشريعات جديدة لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لكل فئات المجتمع وأفراده وهو الأمر الكفيل بإقامة دولة القانون التي لا تفرق بين مواطن وأخر على أساس قيمة التسامح وعدم نفي الآخر مهما وصلت درجة الاختلاف[14].

المحور الثالث

The third axis

أثر التسامح في الحد من التطرف

The effect of tolerance in reducing extremism

إن أولى مفارقات التسامح في كونه يولد دوماً من رحم التعصب، ويتم استحضاره – غالباً – في فترات العنف والإرهاب وكأنه لا بد من إراقة الدم؛ حتى تكتب له الحياة. والتعصب – بدوره – يُولد من رحم المطلق الذي يتجسد عبر فكرة المقدس، التي تتمحور حوله، وتدور في فلكه كل الأفكار والسلوكيات، مكونة غشاءً تعمل على حمايته، والمحافظة عليه، والدفاع عنه؛ لأنه يمثل الهوية لأصحابه. فأي نظام اجتماعي يرقى إلى مستوى المطلق، فإنه يتعصب في وجه أي اتجاه ينشد تغيير الوضع القائم. ولما كان المطلق هو الغاية التي يسعى إليها المجتمع، فإنه لا يستطيع التخلص منه. فهو ينتقل من مطلق إلى آخر عَبر تَطوره وهنا يبرز التسامح مع كل نقلة؛ لأنه يمثل الحالة النسبية التي توجد في المرحلة الفاصلة بين مطلق وآخر والتسامح في نسبيته هذه يعيش زمناً يصعب تحويله إلى مطلق، لذلك سيبقى الفضيلة الصعبة، كما أطلق عليه برنارد وليامز، وعلى البشر أن يعرفوا كيف يكتشفونه، ويحافظوا عليه[15].

يستثمر التسامح في المنظومات الفكرية والإنسانية، سواء اكان تلك التي له فيها سيادة على العقل السياسي في المجتمعات المستقرة، أم تلك التي خرجت للتو من العنف والحرب الأهلية. ففي الحالة الأولى يساهم إشاعة التسامح بوصفه مضاد حيوي لخطاب الكراهية ورفض الآخر، لاسيما بعد إدراك تلك المنظومات الفكرية بأن ثمة تصاعداً وإعادة إحياء لمواريث التعصب والانتقام. أما في الحالة الثانية فيعد مستلزم أساسي لتجاوز آثار الحرب والعنف الأهلي وذاكرته الأليمة، كونه يمثل المعادل النوعي لتجاوز تلك الحقبة الأليمة[16]. لكن قبل التطرق إلى هذا التأثير نستحضر أولا مفهوم التطرف واهم دوافعه كنقطة مهمة قبل الولوج في تفاصيل هذا الأثر.

أولاً/ تحديد مفهوم التطرف وأهم دوافعه:

First: Defining the concept of extremism and its most important motives:

ظاهرة التطرف عامة هي ظاهرة تصيب كل المجتمعات الشرقية والغربية المتقدمة منها والنامية، كما أنها تعد من أخطر المشكلات الاجتماعية، ومن أسباب التطرف المهمة الجمود العقائدي أو

الانغلاق الفكري لدى المتطرفين فهو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات أو آراء تختلف عن معتقدات أو آراء الشخص أو الجماعة أو التسامح معها. والتطرف هو مجاوزة حد الاعتدال، وهو تفكير مغلق لا يقبل الراي الآخر ويرفض التسامح مع المعتقدات والآراء المخالفة له[17].

ويرتبط التطرف عادة بالانغلاق والتعصب للرأي، ورفض الآخر وكراهيته وازدرائه وتسفيه آرائه وأفكاره. والمتطرف فرداً كان أم جماعة ينظر إلى المجتمع نظرة سلبية، فلا يؤمن بتعدد الآراء والأفكار ووجهات النظر، ويرفض الحوار مع الآخر أو التعايش معه ومع أفكاره، ولا يبدي استعداد لتغيير آرائه وقناعاته، وقد يصل به الأمر إلى تخوين الآخرين وتكفيرهم دينياً أو سياسياً، وربما إباحة دمهم. ويزداد خطر التطرف حين ينتقلُ من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري، إلى طور الممارسة والتطرف السلوكي، الذي يعبر عن نفسه بأشكال مادية من أعمال قتل وتفجيرات وتصفيات واستخدام لوسائلّ العنف المادي المختلفة لتحقيق بعض الأهداف. وعادة ما يكون التطرف السلوكي والمادي نتيجة وانعكاساً للتشبع بتطرف سابق في الفكر والاعتقاد.

أما دوافع التطرف فيمكن القول إن ظاهرة التطرف تنشأ في العادة نتيجة عوامل أساسية منها: الفقر، الجهل والأمية، مناهج التعليم "المتشددة، الصراع على السلطة ووجود أنظمة حكم متطرفة تمارس العنف. ومع ذلك يظل سلاح القهر أكبر الأسباب التي تولد العنف والتطرف. ولان التطرف لا يقتصر على النطاق الديني، بل يمتد إلى المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يسودها الاستقطاب والأحادية والانزلاق إلى الثنائيات وحرب الأضداد التي تقلص من المساحات المشتركة، فإنه يمكن تلخيص أهم أسباب التطرف فيما يلي[18]:-

1. التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه وتراجع التفكير النقدي وانتقاء المشاركة.
2. الخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة، ومخالفة لروح الديانات والنابعة من الحفاظ على القيم الروحية النبيلة التي تعتمد على المحبة والرحمة والتسامح وتنبذ التعصب والكراهية.
3. الفقر والأمية والجهل، تلك الثلاثية التي تدفع الشخص إلى الانسياق وراء خطاب ديني مشوه وفتاوى وتأويلات مغلوطة وآراء ضيقة الأفق ومناخ معادٍ لثقافة الاختلاف.
4. الآثار السلبية للموروثات والعادات الاجتماعية والقيم الثقافية التي أنتجت تشوهات ثقافية واجتماعية تزكي نعرات الاستعلاء ضد المختلف وتشعل نيران الصراع والتطرف.

5. ثقافة الاستبداد والرغبة بالاستحواذ على السلطة وهو ما يسبب إثارة التطرف ونبذ الآخر الذي يرغب بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

ثانياً: إشاعة التسامح في مواجهة التطرف وخطاب الكراهية:

Second: Spreading tolerance in the face of extremism and hate speech:

اتجهت معظم التجارب الدولية لبناء الاستقرار السياسي، على رؤية تتمثل بضرورة إشاعة التسامح بين المتخاصمين على المستوى المحلي؛ لغرض تخفيف حدة الخطابات المتبادلة التي تحمل الكراهية. ولكون خطاب التسامح يشكل المضاد النوعي لخطاب الكراهية، والأخير بدوره ينتج مزيد من العنف الأهلي والإرهاب والانقسام بين مكونات المجتمع. لذا فانه ثمة انعكاسات للتسامح على مجمل موضوع الاستقرار والحد من التطرف تتمثل فيما يلي: –

أ/ بناء اللحمة الوطنية وتعزيزها: –

يعزز التسامح من اللحمة الوطنية بين أفراد المجتمع، عبر التخفيف من حدة الاختلافات والقبول بالتنوع المذهبي والديني والاثني، والتسامح هو صمام الأمان الذي ينزع فتيل الثقافات العدوانية والسلوكيات الاستعلائية والنظرات السوداوية في التعامل مع الأفراد والشعوب، وهو ترياق فعال للوقاية والعلاج من أمراض التطرف والإرهاب والطائفية والعنصرية والكراهية.

وبما إن التسامح يعني اعترافاً بالآخر المختلف في الدين والمجتمع والقبول بالعمل السياسي المشترك والمعايير الأخلاقية فإنه يعني عودة مجتمعاتنا إلى طبيعتها، أي تعددها وسلامها الداخلي، فتستعيد القدرة على التلاؤم مع العالم، بسبب تلاؤمها مع ذاتها العميقة. ويعمل على تعزيز الاستقرار عبر إنصاف الأفراد والجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك، وذلك بعيداً من الاعتبارات المصلحية والنفعية السياسية والشخصية. عبر الإقرار بما تعرضت له جماعات معينة ومستضعفة باسم اللاتسامح والكراهية لمآسٍ كبيرة، لحقتها من جراء حروب وأعمال إبادة وقمع واستباحات باسم القومية أو الدين أو الطائفة أو المذهب أو مصالح الكادحين أو غيرها من المزاعم الأيديولوجية. وهو ما يعني اتخاذ موقف إيجابي من الآخر الشريك في الوطن وحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية، وهنا لا يعني التنازل على حساب "الانا" او "نحن" المساوم عليها، بل هو اعتراف بحق "الآخر"الـ "الهم".

ب/ استيعاب الاختلاف والتنوع:

يُعد التسامح هو استنتاج منطقي توصلت المجتمعات المتحضرة إليه بعد أن كابدت معاناة قاسية مع الكراهية، ووعت ضرورة التعايش مع الآخر في ظل التنوع. لذلك فقد أسهمت الرؤى التسامحية في

معالجة الازدواجية في تهميش الرأي الآخر، ويؤسس التسامح لمسألة مهمة في عملية استيعاب الاختلاف عبر قبول الآخر بما هو عليه والتعامل معه بعيداً عن منطق التفكير الأحادي والذي يرفض وجود الآخر. ويتم استيعاب هذا الاختلاف والتنوع عبر المواطنة فهي اعتراف بحقوق الآخر، وهي قضية تمليها وحدة الوطن والحرية الشخصية والاعتراف المتبادل بين أبناء الشعب جميعاً رغم تنوع خصوصياتهم، مع الإشارة إلى إن النتيجة المقابلة لعدم التسامح تعني القضاء على تعددية الفكر وجعل الإنسان مجرد آلة تتحرك بأوامر محددة وكأداة لتدمير الآخر[19].

ت/ مواجهة التطرف:

يعد التطرف بأنواعه المختلفة واحد من أبرز المشاكل التي تواجه إيجاد بيئة للاستقرار السياسي في أي دولة كانت، وتفرز عادة الرؤى المتطرفة نتائج وخيمة على إمكانية استقرار المجتمعات؛ لأنها عندئذ ستكون أمام شفير الحرب الأهلية والتي تنتهي إلى تدمير ليس الاستقرار السياسي فحسب بل الموارد المادية والبشرية. ويقوم التطرف في الأساس على نهج تنعدم فيه كل أنواع التسامح ويستمد قوته من إقصاء الآخر، لا سيما وان الهدف الأساسي له هو إشعال الحروب الأهلية. وهكذا فان السبيل الأمثل لمعالجته وإرساء أسسه للاستقرار السياسي تكون عبر إشاعة ثقافة التسامح في مواجهة التطرف وخطاب الكراهية، نهج انتهجته تجارب عديدة كجنوب أفريقيا مثلاً والمتمثلة في "نيسلون منديلا " لتخفيف حدة الاحتقان والتأسيس لبيئة عمل جديدة بعد فترة اتسمت فيها بالتمييز العنصري.

لذلك فان الترويج لروح التسامح وثقافة الحوار والابتعاد عن ثقافة العنف والإقصاء التي تتأسس على الجهل والتعصب، والقدرة على التسامح والمحبة تنمو مع سعة الفكر والثقافة وتوسيع مدركات الذات للتعرف على الآخر والقبول به، ومواجهة كل تطرف، ينبع من خلفيات ضيقة.

ث/ تعزيز الآمن وعدم عسكرة المجتمع:

كما أن الآمن يعتمد في المقام الأول على مدى انخفاض العنف والتعصب ومدى القدرة على الحفاظ على حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية، فإن التعصب والتطرف في المجتمعات المتعددة الإثنيات أو الديانات أو الثقافات يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ونشوب العنف أو الصراع المسلح، لذلك فان التسامح يعد فضيلة معنوية لأنه يجسد القدرة على تقدير التنوع وعلى العيش والسماح للآخرين بالعيش والتمتع بحقوقه من ممارسة الاضطهاد ضده. واذا انتهت عسكرة المجتمعات في الغالب إلى انهيار الاستقرار السياسي ونشوب العنف الأهلي، فان التجارب التي انتهجت سبيل التسامح وعززت من

حقوق الإنسان وعملت تنمية تجربة التعايش فيها من حدة الإنفاق العسكري، بل وقد اتجهت به نحو التنمية الاقتصادية وبناء القدرات البشرية للمجتمع[20].

المحور الرابع

fourth Axis

أثر التسامح في تعزيز حقوق الإنسان والحد من التطرف في العراق

The impact of tolerance in promoting human rights and reducing extremism in Iraq

غلب على العلاقة بين مكونات المجتمع العراقي على الأقل منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الصفة التصارعية؛ لان الدولة العراقية الحديثة والمعاصرة افتقرت إلى القدرة على وضع برنامج للهوية الوطنية تذوب فيه كل الصراعات والولاءات الفرعية من جهة، وعدم مأسسة الاعتراف والتعايش السلمي من جهة أخرى، بل تقاعس ثقافة السياسة بساستها ومثقفي السلطة فيها وعدم قدرتهم على تفكيك إشكالية ماضيهم وحاضرهم المتصارع، والحيلولة دون إعادة إنتاجها وبما اسهم سلباً في تحجيم السعي للتعايش السلمي واعتراف الأنا بالآخر، والسؤال الذي يتبادر للذهن (كيف يمكن تغليب الاعتراف والتعايش السلمي على الصراع في المجتمع العراقي لتتمكن مكوناته من الإسهام الفاعل في البناء الاجتماعي القادر على خلق الآمن والاستقرار والشروع بتنمية مستدامة على الصعد كافة؟)، وللإجابة على هذا السؤال نرى ضرورة البناء على التسامح القائم على الطروحات الآتية:-

أولاً/ العودة إلى القيم الإسلامية القائمة على (التسامح والتضامن واحترام الحق) سبيلاً لاحترام الآخر، والإيمان بهذه القيم إيماناً حقيقياً وعملياً، والمتمثلة بالقيم التي نص عليها القرآن الكريم والتي تعد وجود الآخر والاختلاف هو تكوين طبيعي للوجود كما في قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ))[21]. وفي قوله: ((يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ))[22] فهذه الآيات القرآنية والقيم الإسلامية تعد الاختلاف جزء من الخليقة ويتناسب مع الطبيعة البشرية، إلا أنه لا يعني – بطبيعة الحال– القتال وانتهاك حقوق الإنسان والتعصب. بل التحاور والتعارف، وتقبل آراء الآخر المختلف، والتعامل معه دون تهميشه وإقصاءه. فالتواصل والتعارف يحقق الغاية الإلهية من الخليقة، وهو أقرب إلى الكمال، أما انعدامه فينتج عنه تخريب حياة الإنسان وانشغاله بقتال وإخضاع أخيه الإنسان، عوضاً عن قبوله والتعايش معه.

ثانياً/ المجادلة والمنافسة بدلاً عن الصراع والخصومة: تقوم هذه الفكرة لا على حذف رابطة "الأنا والآخر" لان حذفها غير ممكن وغير عملي، وإنما تقوم على أساس تنظيم هذه العلاقة بطريقة تؤدي إلى تحويل العداوة والخصومة إلى مجادلة والإقرار بحق الغير بالمعارضة والمنافسة في ظل اطر شرعية ومقبولة قانونياً وتتوافق مع اللعبة الديمقراطية.. وتستند هذه الفكرة إلى طرح شانتال موف[23]. والتي تقوم على أساس إن تحقيق المصالحة العقلانية الكاملة بين (الأنا والآخر) ستؤدي إلى تدمير السياسة؛ لأنها تسعى إلى القضاء على كل أشكال الخلاف في المجتمع، بينما يستحيل حذف وإزالة الاختلاف من المجتمع. على وفق هذا الترتيب، في رأي موف، هدف السياسة هو تحويل الخصومة إلى مجادلة، وبالتالي تحويل العدو إلى معارض والصراع إلى منافسة. بمعنى أخر ألا يكون المعارض بمثابة عدو يجب إلغاءه، بل يجب أن يكون بمثابة منافس له وجود شرعي ويجب تحمله. وعليه نحن سنواجه أفكار المنافس في ذات الأثناء سنعطي له الحق في الدفاع عن نفسه[24].

ثالثاً/ الإيمان بالحوار وتقبل الآخر: أصبح الإيمان بالحوار وتقبل الأخر المختلف ضرورة إنسانية ومطلب عصري وحضاري، وقيمة من قيم المواطنة الصالحة التي تساهم في بناء واستقرار الأوطان، والتي تتطلب اعتماد الحوار كأساس في التعامل مع الآخر واحترام رأيه، واحترام الرأي لا يعني بالضرورة قبول وجهة نظر المختلف وإنما يعني القدرة على التعايش مع الأفكار المختلفة. فالحوار يقوم على مقدمة أساسية وهي وجود الرأي أو الرؤى المختلفة. ويهدف إلى إثراء الفكر الإنساني وتعزيز التعايش السلمي لما يؤدي من فهم متبادل لوجهات النظر المختلفة. وتجاوز النظرة الأحادية والحقيقة المطلقة، والعراق اليوم بأمس الحاجة للخروج من النظرة الأحادية والحقيقة الواحدة المطلقة لصالح سيادة مفاهيم الحوار وتقبل الرأي المختلف لتوطين التسامح والذي بدوره يؤدي إلى التعايش وتعزيز قيم المواطنة الصالحة.

رابعاً/ تعزيز قيم المساواة والعدالة لتقليص الشعور المتزايد بالحرمان في المجتمع: يحلّل" تيد روبرت" المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي في كتابه "لماذا يتمرد البشر؟ "الحرمان بوصفه حالة توتر تنتج من التناقض بين أوضاع الإنسان أو مجموعة من البشر وتطلعاتهم إلى الحصول على الرفاهية أو الأمن أو التحقق الذاتي، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، تقلصت شرعية النظام، ونمت الأفكار الثورية، وأصبحت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة[25]. وهناك شبه إجماع بين الباحثين على إن الإحساس بالحرمان هو المحرك الرئيس للفعل الاحتجاجي والثوري، وهو حافزًا رئيسًا للتعبير العلني على الظلم و"التحقير" النقيض الأمثل، لـ "مفهوم الكرامة والاحترام والمساواة"[26]. إن الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة هو أحد العوامل الرئيسة التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية،

وتضعف من القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحد، الذي يستوعب الكل بلا استثناء. وعلى هذا الأساس فانّ الحرمان الاجتماعي هو الذي يفرق بين البشر. وهو لا يعني بالضرورة نقص المال فقط بل هو مجموعة المشكلات والمعوقات التي تتراكم، والتي تفرز شخصاً غير مندمج في مجتمعه وقد لعب الشعور بالحرمان من قبل فئات مهمة من المجتمع العراقي على مدى الحق الزمنية المختلفة دوراً كبيراً في عدم الاستقرار السياسي والفعل الثوري والانقلابي وبالتالي في تصاعد الخصومة والصراع. وهو ما ينبغي على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المعاصرين على الساحة العراقية العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وفق ما تقتضي النسبة الصحيحة، والعمل على تقليص الفجوات التي تساهم في تعزيز شعور المواطنين بالحرمان والاغتراب في المجتمع والتي تدفعه للخصومة والفعل الثوري[27].

خامساً/ نشر مبادئ حقوق الإنسان وتغليب التعامل بها على الحلول الأمنية والعسكرية: إن بناء المواطنة الصالحة من أكبر التحديات التي تواجهها عملية بناء الدولة في العراق، وذلك لوجود حاجة ماسة لبناء مواطنة فاعلة ومسؤولة وواعية لحقوقها وواجباتها؛ للخروج من حالة الغرق في الأشكال المختلفة من التشتت والصراعات والفساد، والولاءات الضيقة التي باتت تحتل الأولوية –في كثير من الأحيان– على حساب الانتماء للوطن والهوية الجامعة. فالدولة الحديثة – اليوم – ليست مجرد مؤسسات سياسية واجتماعية ودستور مكتوب، وجيش وقانون. بل مشروع مجتمعي متكامل، وظاهرة للتعاون والتفاعل الوثيق بين مواطنين واعين وناشطين لواجباتهم وحقوقهم. وفي حالة المواطنة الفاعلة، يساهم المواطن بمختلف انتماءاته وشرائحه، في الحفاظ على القيم الاجتماعية، ويعزز من الإحساس بـ هويته والافتخار بها، مع الانفتاح – في الوقت ذاته – على الثقافات الأخرى، والتفاعل معها في جو من الانسجام والموضوعية. وانسجاماً مع ما تقدم، ينبغي على السلطة تغليب الحلول السلمية والتعامل بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في تعاطيها مع المطالب الشعبية لمختلف المجموعات الاجتماعية، بدلاً من الحلول الأمنية هذا من جهة. ومنع ظهور الحركات السببية التي تعمل في جانبها الأكبر على انبعاث الحركات المطلبية ذات الطابع الطائفي أو العنصري، وهذا من خلال التطبيق الحقيقي للمضامين الحقوقية السابقة من جهة ثانية[28]. وهذا سيساهم بشكل كبير في تعزيز "الاعتراف بالأخر" وفي بناء مجتمع سليم تتخلله مواطنة صالحة واستقرار الدولة. إذ كلما كانت قدرة النظام كبيرة على مواجهة مشكلات المواطنة وإيجاد حلول لها، وكفالة تمتع أكبر عدد ممكن من المواطنين بها، زادت قدرة النظام على الاستمرار، واتسع نطاق الرضا الاجتماعي عنه، والعكس صحيح.

وعليه، وبناءً على كل ما سبق على الدولة بوصفها الفاعل الأساسي والمالك الشرعي لوسائل القوة القاهرة التدخل الفاعل لنشر ثقافة التسامح والتي بدورها تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وفي الخروج من حالة الصراع إلى التعايش والاعتراف.

الخاتمـــــة

Conclusion

تأسيساً على ما تم طرحه في الإشكالية ومحاور الدراسة الأربع، يمكن الاستنتاج أن التسامح – بوصفه مفهوم يقوم على أفكار ورؤى مفادها التعايش مع الآخر وقبول الاختلاف والتعدد – يمكنه أن يساهم بشكل كبير في الانتقال بالمجتمعات من حالة التعصب والكراهية والتطرف والعنف المضاد وإلغاء الآخر، إلى حالة من الآخاء والسلام والاحترام المتبادل. ويمكنه أن يساهم بشكل كبير في تعزيز حقوق الإنسان، إذ إن العامل الأبرز في انتهاك حقوق الإنسان والتطرف هو عامل السلطة والصراع على السلطة، بوصف السياسة والسلطة العامل الذي تدور حوله بقية العوامل ومنها العامل الديني والتطرف الديني. وقبول التسامح والإقرار بحق الآخرين أفراد وأحزاباً وجماعات بالمنافسة السياسية والمشاركة في السلطة، سيساهم بشكل قطعي باحترام حقوق الإنسان مختلف الحقوق، وسيساهم في القضاء على التطرف والعنف السياسي، وهو من أعظم أنواع العنف وأشدها فتكاً. والعراق بوصفه من الدول والمجتمعات التي عانت كثيراً من دوامة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن يساهم قبول التسامح وخطاب التسامح في التأسيس لحقبة جديدة يذوب فيها التعصب، ويقبل الاختلاف، بوصفه حالة طبيعية وسنة كونية يفترض قبولها والتعايش معها، لا رفضها والتقاطع معها.لاسيما وأن الديمقراطية وهي نظام الحكم المعاصر في العراق تقوم على فلسفة أساسية مفادها قبول التعددية والاختلاف والتداول السلمي للسلطة وما يتبعه من قبول المنافسة الحرة، وهذه المبادئ لا تتقاطع مع المبادئ الإسلامية والثقافة الإسلامية الأصيلة – وهي عقيدة وثقافة غالبية الشعب العراقي – القائمة على قبول الآخر المختلف والتعايش معه والإقرار بحقوقه.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) عماري مصطفى، اشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي: محاولة في التركيب، مجلة البدر، م **10**، ع **2**، **2018** ،ص **117 ـ 118**.

(2) علي عباس مراد، فاتن محمد رزاق، التسامح في بعض الحضارات القديمة، المجلة السياسية والدولة، العدد **53**، **2022**، ص **2**.

(3) مهدي محمد بدرانة، وائل سليم هياجنة، علي عبد الله الشمراني، مفهوم التسامح ودور المؤسسات التربوية في ترسيخه لدى الافراد، مجلة دراسات في التعليم العالي، ع5، 2013، ص 160.

(4) علي عباس مراد، فاتم محمد رزاق، المرجع سبق ذكره، ص 4 ـ 6.

(5) محمد اركون: قضايا في نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، ط2، بيروت 2000،ص243.

(6) بنين حامد جبار، قيمة التسامح، مجلة متون، العدد 15، 2022، ص 62 ـ 63.

(7) سورة النحل : الآية 125.

(8) سورة ال عمران : الآية 159.

(9) علي عباس مراد، فاتن محمد رزاق، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(10) المصدر نفسه، ص 21 ـ 23.

(11) "الممارسات الديمقراطية وثقافة التسامح"، معهد البحريين للتنمية السياسية"، موقع: https://www.bipd.org/، 09/09/2023.

(12) عصام كمال المصري: التسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث (دراسة نقدية مقارنة)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 49، ابريل 2018، ص63

(13) المصدر نفسه، ص 89

(14) "الممارسات الديمقراطية وثقافة التسامح"، معهد البحريين للتنمية السياسية"، موقع: *https://www.bipd.org/، 09/09/2023.*

(15) عصام كمال المصري: مصدر سبق ذكره، ص 62.

(16) محمدو عزو محمدو، مصدر سبق ذكره، ص 744.

(17) حمزة المعايطة، مخلد الزعبي، الإرهاب والتطرف الفكري المفهوم الدافع وسبل المواجهة، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 2، 2020، ص 5 ـ 6.

(18) محمد النصر حسن، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع 31، 2020، ص 266 . 268.

(19) محمدو عزو محمدو، مصدر سبق ذكره، ص 755 ـ 757.

(20) المصدر نفسه، ص 758 ـ 759.

(21) القرآن الكريم: سورة الروم، الآية 22

(22) القرآن الكريم: سورة الحجرات، الآية13.

(23) شانتال موف "***Chantal Mouffe***" (من مواليد 1943)، وهي فيلسوفة ومنظرة سياسية بلجيكية وأستاذة النظرية السياسية في جامعة ويستمنستر البريطانية، مفكرة ومنظّرة لما يعرف حديثا بمفكري ما بعد الماركسية.

(24) محمد كاظم هاشم: مفهوم السياسي في فكر شانتال موف: دراسة وصفية تحليلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد الثاني 2021، ص228.

(25) الحبيب استاتي زين الدين، "الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة الى تنويع المقاربات التفسيرية"، ع 22، 2017، ص 169.

(26) المصدر نفسه، ص 165.

(27) طلال حامد خليل و محمد كاظم هاشم: (العراق وجدلية الأنا والآخر وسبل الانتقال من الصراع إلى الاعتراف)، بحث غير منشور مشارك في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية 9–10 أيار 2023، ص17.

(28) سمير حمياز، الاليات الاستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: دراسة على ضوء الطروحات النظرية لـ ويل كيملكا"، مجلة الفكر المتوسطي، م 09، ع 01، 2020، ص 60.

المصـــــــادر

القرآن الكريم

I. شانتال موف "Chantal Mouffe" (من مواليد 1943)، وهي فيلسوفة ومنظرة سياسية بلجيكية وأستاذة النظرية السياسية في جامعة ويستمنستر البريطانية، مفكرة ومنظّرة لما يعرف حديثا بمفكري ما بعد الماركسية.

II. بنين حامد جبار، قيمة التسامح، مجلة متون، العدد 15، 2022.

III. الحبيب استاتي زين الدين، "الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة الى تنويع المقاربات التفسيرية"، ع 22، 2017.

IV. حمزة المعايطة، مخلد الزعبي، الإرهاب والتطرف الفكري المفهوم الدافع وسبل المواجهة، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 2، 2020.

V. سمير حمياز، الاليات الاستراتيجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية: دراسة على ضوء الطروحات النظرية لـ ويل كيملكا"، مجلة الفكر المتوسطي، م 09، ع 01، 2020.

VI. طلال حامد خليل و محمد كاظم هاشم: (العراق وجدلية الأنا والآخر وسبل الانتقال من الصراع إلى الاعتراف)، بحث غير منشور مشارك في المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية 9–10 أيار 2023.

VII. عصام كمال المصري: التسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث (دراسة نقدية مقارنة)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 49، ابريل 2018.

VIII. علي عباس مراد، فاتن محمد رزاق، التسامح في بعض الحضارات القديمة، المجلة السياسية والدولة، العدد 53، 2022.

IX. عماري مصطفى، اشكالية التسامح في الفكر الغربي والفكر العربي: محاولة في التركيب، مجلة البدر، م 10، ع 2، 2018.

X. محمد اركون: قضايا في نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، ط2، بيروت 2000،ص243.

XI. محمد النصر حسن، التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع 31، 2020.

XII. محمد كاظم هاشم: مفهوم السياسي في فكر شانتال موف: دراسة وصفية تحليلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد الثاني 2021.

XIII. مهدي محمد بدرانة، وائل سليم هياجنة، علي عبد الله الشمراني، مفهوم التسامح ودور المؤسسات التربوية في ترسيخه لدى الافراد، مجلة دراسات في التعليم العالي، ع5، 2013.

مواقع الانترنيت:

I. "الممارسات الديمقراطية وثقافة التسامح"، معهد البحريين للتنمية السياسية"، موقع: ***https://www.bipd.org، 2023/09/09.***

Reference

The Holy Quran

I. Chantal Mouffe (born 1943), a Belgian philosopher, political theorist, and professor of political theory at the British University of Westminster, a thinker and theorist of what is now known as post-Marxist thinkers.

II. Benin Hamid Jabbar, The Value of Tolerance, Mutoon Magazine, Issue 15, 2022.

III. Habib Estati Zein Al-Din, "Protest Action in Morocco and the Deprivation Thesis: On the Need to Diversify Interpretive Approaches," No. 22, 2017.

IV. Hamza Al-Maaytah, Mukhaled Al-Zoubi, Terrorism and Intellectual Extremism, the Motive Concept and Ways of Confrontation, Arab Journal for Scientific Publishing, issue 2, 2020.

V. Samir Hamyaz, Strategic Mechanisms for Managing Cultural Diversity in Pluralistic Societies: A Study in Light of the Theoretical Proposals of Will Kymlicka, Journal of Mediterranean Thought, Issue 09, Issue 01, 2020.

VI. *Talal Hamid Khalil and Muhammad Kazem Hashem: (Iraq, the dialectic of the self and the other, and ways of moving from conflict to recognition), unpublished research participating in the thirteenth annual scientific conference of the College of Political Science/Al-Mustansiriya University, May 9-10, 2023.*

VII. *Essam Kamal Al-Masry: Tolerance between Islamic thought and modern Western thought (a comparative critical study), Journal of the Faculty of Arts, Benha University, Issue 49, April 2018.*

VIII. *Ali Abbas Murad, Faten Muhammad Razzaq, Tolerance in Some Ancient Civilizations, Political and State Journal, No. 53, 2022.*

IX. *Ammari Mustafa, The Problem of Tolerance in Western and Arab Thought: An Attempt at Synthesis, Al-Badr Magazine, Issue 10, Issue 2, 2018.*

X. *Muhammad Al-Nasr Hassan, Preventive education for educational institutions in confronting intellectual extremism, Journal of Studies in University Education, issue 31, 2020.*

XI. *Muhammad Kazem Hashem: The concept of the political in the thought of Chantal Mouffe: A descriptive and analytical study, Journal of Legal and Political Sciences, Volume Ten, Issue Two, 2021.*

XII. *Mahdi Muhammad Badraneh, Wael Salim Hayajna, Ali Abdullah Al-Shamrani, the concept of tolerance and the role of educational institutions in establishing it among individuals, Journal of Studies in Higher Education, No. 5, 2013*

Internet sites:

I. *"Democratic Practices and the Culture of Tolerance," Bahrain Institute for Political Development, website: https://www.bipd.org/, 09/09/2023.*